

دور الجامعة في إحداث التنمية أثناء فترات التحول الاقتصادي

أ.د. فرج عبد الفتاح فرج

أستاذ الاقتصاد

نائب مدير مركز البحوث الإفريقية

جامعة القاهرة

(1) مقدمة

شهدت الانظمة الاجتماعية تغيرات ملحوظة على المستوى العالمى منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين. وقد تبلورت هذه التغيرات الاجتماعية فى تعميق فلسفة الحرية واعلاء هذه القيمة على باقى القيم الاجتماعية الاخرى. وتعنى قيمة الحرية بالفرد على المستوى الاجتماعى فى أنساقه المختلفة مثل الانساق السياسية، الاقتصادية، الثقافية. وقد كان نتيجة لاعلاء هذه القيمة ان اختلف دور الدولة فى ضبط الحياة الاجتماعية، فعلى المستوى السياسى اصبحت فكرة تداول السلطة، وحرية التعبير، واعلاء مفاهيم الديمقراطية مطلباً اساسياً وملحاً لدى كثير من جماهير دول العالم الثالث وعلى المستوى الاقتصادى بات المشروع الخاص هو اساس البناء الاقتصادى، ومحور عملية التنمية، فلم يعد القطاع العام الذى يمتلكه الشعب وتديره الدولة اساساً لعملية التنمية، بل ان حجم النشاط العام قد تقلص بدعوى افساح المجال للمشروع الخاص كى يمارس دوره المأمول. اما على المستوى الثقافى، فمازال الصراع محتدماً بين الاصالة والمعاصرة، وان كان هناك جانب كبير من الكتاب والمفكرين، عملوا على التوفيق فيما بين المفهومين.

لقد اختلفت الطبيعة الاجتماعية فى مجتمعات الدول العربية، واكسبت هذه المجتمعات خصائص معبرة عن طبيعة عملية التغيير التى لحقت بها، فلم يعد نظام تعيين الخريجين فى وظائف الدولة والقطاع العام يتم بشكل منتظم يضمن استيعاب البطالة القديمة، واصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة تعانى منها هذه المجتمعات فى كل لحظة من لحظاتها التاريخية، كما ان نوعية خريجي الجامعات باتت فى حاجة للتطوير السريع لكى يستطيع هؤلاء الخريجين التعامل بشكل مقبول مع التغيرات التكنولوجية التى شهدتها عصر العولمة.

امام كل هذه الظروف فان الجامعة لم تنعزل عن مجتمعتها، واذا كانت الجامعة بشكل عام قد تصدت لمشكلات عديدة وحاولت ان تبذل فيها الجهد، فمازال هناك من

المشكلات ما يحتاج للتصدي من قبل الجامعات باعتبار، ان الجامعة هي مشعل التنوير للمجتمع، تتأثر به وتؤثر فيه، ويقدر استجابة الجامعة لعمليات التأثير، وقدرتها على التأثير في محيطها بقدر ما تكون الجامعة قد حققت اهدافها.

نتناول في هذا البحث: دور الجامعة في التصدي لمشكلات المجتمع في فترات التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية مستهدين في ذلك بتجربة جامعة القاهرة، ثم يلي ذلك عرض لبعض المشكلات التي من المنتظر ان تصدى لها الجامعة، ووسائل وادوات هذا التصدي.

2- التنمية الاقتصادية ودور الجامعة في فترات التحول الاقتصادي

نتناول في هذا القسم من الدراسة عرض لمسار التحول الاقتصادي في التجربة المصرية، وما اسفر عنه هذا التحول من ايجابيات، وما نتج عنه من سلبيات، ثم نتناول اخيراً دور الجامعة في حل المشكلات الناجمة عن عملية التحول.

2-1 مسار التحول في الاقتصاد المصري (العلاقة بين الجامعة والمجتمع)

ان عمليات التحول في النظم الاجتماعية لا يمكن باى حال من الاحوال ارجاعها الى تاريخ محدد فاصل بين مرحلة ومرحلة اخرى، وانما التحول في النظم الاجتماعية يتم عبر فترات زمنية غاية في القصر شأنها في ذلك شأن عمليات التحول في عناصر المادة والتي اكتشفها زويل، واوجد لها مقياساً " القانتوثانية" فالنظام الاجتماعى هو كائن حي شأنه شأن الانسان، ومن منا يستطيع ان يحدد طول الفترة اللازمة للتغير الذى يحدث لطفل وليد، أو حتى يلحظ هذا التغير ويحدده تحديداً دقيقاً اذا كانت المشاهدة مستمرة، ولا تنقطع؟ هكذا فان الانتقال من مرحلة الى مرحلة لا يتحقق بقرار فاصل بين المرحلتين وانما دائماً هناك مقدمات تتراكم مع بعضها البعض في فترات زمنية، لكى يلحظ المرء هذا التغير الذى اصاب المجتمع خلال هذه الفترات.

لقد اعلن عبد الناصر " رحمة الله عليه " ما عرف ببيان 30 مارس عام 1968 عقب ضرب مشروعه القومى من القوى الاميرالية عام 1967. ويستطيع المرء ان يلحظ تغيراً في التوجهات الناصرية بالقراءة المتأنية لهذا البيان، ولا ننسى قبوله لمبادرة " ويليام روجز " في اغسطس سنة 1970 قبل وفاته في 29 سبتمبر سنة 1971، ثم جاء خلفه " السادات " رحمه الله ليعلن في الايام الاولى من حكمه الغاء نظام الحراسات، ثم فتح المجال امام المستوردين للاستيراد " دون تحويل عمله " اى دون السؤال عن مصدر

العملة الاجنبية التى حولوا بها صفقاتهم الاستيرادية، وبعد تحقق الانتصار العسكرى فى حرب 1973، اعلن السادات توجهاته الجديدة التى توجت بصور القانون 143 لسنة 1974 والمعروف بقانون الانفتاح الاقتصادى، وبدأت الصيحات تتعالى منذ ذلك الوقت بضرورة ترشيد القطاع العام، ثم تعالت هذه الصيحات مرة اخرى لتعلنها صريحة بضرورة بيع القطاع العام، كل هذه التغيرات حدثت فى حقبة السبعينيات من القرن العشرين، ولكن ظل القطاع العام على المستوى الفعلى هو الذى يقود عملية التنمية الاقتصادية رغم ما يعانىة هذا القطاع من مشكلات تتعلق بخلل هياكله التمويلية، وتضخم المخزون الراكد، وعدم الكفاءة الاقتصادية، وتسعير منتجاته باسعار لا تعبر عن السعر الاقتصادى وكانت الحجة آنذاك ان القطاع العام يقوم بدور اجتماعى الى جانب الدور الاقتصادى، فاستيعاب العمالة حالة عدم وجود حاجة لهذه العمالة كان يبرره الهدف الاجتماعى وتسعير المنتجات باقل من اسعار كلفتها كان يبرر بالحاجة الاجتماعية لهذه السلع.

اخذت الدولة فى مصر، وربما خارج مصر فى التراجع عن سياسة تعيين الخريجين فى محاولة لتضييق فرص القطاع العام فى الحياة الاجتماعية واحداث عملية التنمية، وفى المقابل افساح الفرص للقطاع الخاص لكى يمارس دوره فى هذه العملية. لقد شهدت فترة الثمانينيات تغيرات تكنولوجية فى وسائل الاتصالات، وعلوم البرمجة واستخدامات الحاسب الالى. وبدأت موجات من ثورة المعلومات تنتقل الى دول العالم الثالث بفعل حركة الاتصالات وايضاً بفعل التجارة الدولية، والتى ساهمت فى تغيير ادواق المستهلكين فى هذا الشطر من العالم.

بدأت مصر منذ بداية التسعينيات فى تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادى والتكيف الهيكلى بما يعنى التطبيق القوى لفلسفة الاقتصاد الحر، وفى ذات الفترة زادت فرص نقل التكنولوجيا واستخداماتها بفعل نقل بعض الصناعات من الشمال المتقدم الى الجنوب، سواء كانت هذه الصناعات ظلت مملوكة للشركات العملاقة ذات الانتشار الواسع على المستوى العالمى، وهى ما اطلق عليها الشركة متعددة الجنسية، أو بالاحرى متعددة الجنسية، أو تم التصريح لرؤوس الاموال الوطنية بانتاج هذه المنتجات تحت شروط التصريح المسبق، وتقاضى رسوم عن استخدام الحق المصرح به فى هذه التصريحات. ونجد امثلة عديدة على ذلك فى صناعة البتروكيماويات والصناعات الكيماوية بشكل عام، وعلى الاخص فى صناعة الادوية.

لقد حققت هذه الفترة نتائج اذا ما تم تقييمها من المنظور الاقتصادي فقط، فقد تكون في اغلبها نتائج ايجابية، ولكن مثل هذه التغيرات لا يجب ان ينظر اليها من منظور واحد فقط، وانما النظر اليها يجب ان يكون من منظور متكامل، ونقصد به المنظور الاجتماعي المتكامل، وما اذا كانت هذه التغيرات من شأنها دفع المجتمع للتقدم ام انها تحمل اثار متباينة على حركة المجتمع، هنا اقتضت الحاجة ان تفوق الجامعة بتعديل دورها ليسمح بالانفتاح على المجتمع والتأثير فيه.

لقد حققت هذه السياسة رشداً اقتصادياً في ادارة الموارد المحدودة، ولكنها لم تتيح الفرصة كاملة لاستخدام هذه الموارد، والارتفاع بمستوى التشغيل الكلى، سواء كان ذلك على مستوى عنصر العمل، أو حتى على مستوى عنصر رأس المال. كما ان الفنون الانتاجية الحديثة هي بطبيعتها مكثفة لعنصر رأس المال، وبالتالي فان فرصة تشغيل العمالة تظل محدودة بدون، لسببين رئيسيين اولهما عدم قدرة العمالة المتاحة للتفاعل مع تقنيات العمل الحديثة، وثانيهما ان الصناعات الحديثة بطبيعتها تتطلب توفير اعداداً اقل عن ذي قبل امام هذه الاشكالية، ظهرت اعقد مشكلات التحول الاقتصادي، وهي مشكلة البطالة، لقد اخذت البطالة شكلها الصريح، ولم تعد بطالة مقنعة كما كانت من قبل وعلى ذلك فان الدعوى لمواجهة هذه الاشكالية كانت بالدعوى لانشاء الصناعات الصغيرة، أو تلك المتناهية الصغر، بهدف فتح افاق جديدة لمشروعات واعدة، ومن ناحية اخرى فانه باستكمال عملية تكوين كوادر المنظمين الذين يملكون القدرة على دخول دنيا الاعمال التجارية، ولديهم قدر من الرغبة في تحمل المخاطر وجنى الارباح نكون قد صنعنا البيئة التي يمكن من خلالها ممارسة النشاط الخاص.

3- دور الجامعة في التصدي للمشكلات وتحقيق التنمية: (آليات الربط بين الجامعة والمجتمع)

لقد عملت الجامعات في مصر على الانفتاح على مجتمعاتها محلياً، وقومياً. ولم تكثف بدورها في عملية التدريس وتخرج الخريجين، واستكمال البحث من اجل البحث فقط، وانما عملت الجامعات على تحقيق هدف البحث من اجل المجتمع ايضاً. لذلك فقد ارتبطت الجامعات بالعديد من المشروعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، لفتح مجالات العمل امام خريجها وتهينهم بالاحداث العلمية اللازمة لممارسة تقنيات العمل الحديثة. وامام القواعد الحكومية الجامدة، فقد تم تفعيل نصوص قانون الجامعات

(1) فيما يتعلق بإنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص كمراكز بحثية تستكمل العملية التعليمية والبحثية معتمدة في ذلك على ما يأتي إليها من تبرعات، وهبات، أو مقابل لتنفيذ الاعمال التي تستند إليها، ومن ناحية أخرى تقوم بالصرف من هذه الموارد بما يتناسب مع تكلفة التشغيل، وبعبارة أخرى فإن هذه المراكز أصبح لها درجة من الحرية في اتخاذ القرار وفقاً للوائح مرنة بعيداً عن قواعد الصرف الصارمة الخاصة بالموازنة العامة للدولة. تقوم هذه المراكز البحثية بوضع لوائحها ويتشكل لكل منها مجلس إدارة يقر الاجراءات المتعلقة بالنشاط، على ان يقوم مديري المراكز بتنفيذ هذه اللوائح، وتكون سلطاتهم محل نظر مجلس الادارة الذى يشكل بقرار من رئيس الجامعة.

لقد انشئت هذه المراكز داخل الكليات، وفي ذات الوقت فإن هناك مركزاً تابعاً للجامعة بشكل مباشر هو مركز خدمة المجتمع، والذي يعد الاقدم من حيث النشأة، وسنتناول فيما يلى امثلة للانشطة التي تقوم بها مراكز خدمة المجتمع بالجامعات المصرية، ثم يليها امثلة اخرى للمراكز البحثية داخل الكليات، ثم نعرض اخيراً لتجربة مركز البحوث الافريقية كوحدة ذات طابع خاص داخل معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة ومدى مساهمته في خدمة المجتمع على المستوى المحلى - والمستوى القومى.

3-1 مراكز خدمة المجتمع في الجامعات المصرية انشئت هذه المراكز مع صدور قانون تنظيم الجامعات المصرية في عام 1971، وبدأت تمارس نشاطها في اغلب الجامعات المصرية منذ منتصف السبعينيات في القرن العشرين، تقوم مراكز خدمة المجتمع بالتعرف على مشكلات البيئة المحلية، والعمل على حلها، ثم تقدم برامج خاصة بحل هذه المشكلات، كما ادخلت في برامجها ما يساند البرامج الرسمية للتدريس، في محاولة لتأهيل الخريجين بصفة خاصة والراغبين في اكتساب مهارات معينة بصفة عامة، وبما يمكنهم من التعامل مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة.

وكانت برامج تدريس اللغات الاجنبية هي اللبنة الاولى التي قامت عليها مراكز خدمة المجتمع في مصر، لا يشترط فيمن يتقدم لدراسة اللغات الاجنبية ان يكون حاملاً لمؤهل دراسى معين، كما لا يشترط من سن معين للدراسين، وانما كل المطلوب هو اجراء امتحان لتحديد مستوى من يطلب دراسة لغة معينة، ونتيجة الامتحان لا تحمل صفة ناجح أو راسب وانما هي نتيجة لتحديد المستوى فقط، وبناء عليها يلحق المتقدم بالمستوى

المناسب له، حتى وان كان مستوى مبتدأ تنقسم برامج تدريس اللغات فى اغلب الجامعات المصرية الى اثنى عشر مستوى يتمكن من يجتاز هذه المستويات من اللغة الاجنبية التى درسها، محادثة، وقراءة وكتابة، فضلاً عن اكتسابه لبعض قواعد الادب الخاصة باللغة التى درسها.

والى جانب تدريس اللغات الاجنبية فقد اضطلعت هذه المراكز بتقديم برامج خاصة بالمهارات الحرفية أو المهارات الفنية. فعلى مستوى المهارات الحرفية، تقدم بعض الجامعات برامج لتعليم حرف الخياطة والتفصيل وما شابه ذلك من حرف، لكى تساهم فى اعداد شباب البيئة المحلية وتمكنهم من ايجاد فرصة العمل المناسبة، وعلى مستوى المهارات الفنية، فقط اضطلعت هذه المراكز بتقديم برامج لاكتساب المهارات الفنية فى مجال الموسيقى والتمثيل، والرسم، والنحت. لقد ساهمت مراكز خدمة المجتمع فى تكوين اجيال من شباب المجتمع المحيط بالجامعة لديهم القدرة على ممارسة العمل المنتج، وفتحت امامهم فرص التوظيف فى مشروعات محلية ووطنية ان طبيعة هذه المراكز، طبيعة خدمية لا تستهدف تحقيق الربح، وانما تسعى لتغطية نفقاتها الفعلية، من خلال قيمة الاشتراكات التى يتحملها الدارسون، فضلاً عن مساهمة الجامعة فى دعم هذه العملية التنموية من خلال توفير المباني، والاثاث، والادوات اللازمة لاستكمال العملية التعليمية.

2-3 المراكز البحثية بالكليات الجامعة (2): (تجربة جامعة القاهرة فى خدمة المجتمع)

واذا كانت البداية قد بدأت بمراكز خدمة المجتمع على مستوى الجامعة، فمع تطور المجتمع على النحو الذى اوضحناه فى القسم الثانى من هذه الدراسة زادت الحاجة لانشاء مراكز اكثر تخصيصاً، وقد تم انشاء هذه المراكز بالكليات الجامعية المتخصصة كل حسب تخصصه، فعلى سبيل المثال كليات التجارة انشئ بها مراكز لتقديم الاستشارات التجارية فى مجال المحاسبة وادارة الاعمال، التسويق، الانتاج، التمويل، الادارة المالية، الاحصاء وبحوث العمليات، الاستشارات الاقتصادية والمالية. وفى كلية الاقتصاد تم انشاء مركز الدراسات السياسية، ومركز دراسات الدول النامية، ومركز دراسات الدول الاوروبية، مركز دراسات الدول الاسيوية، مركز الدراسات المالية والاقتصادية، مركز الدراسات الاحصائية، وفى معهد الاحصاء انشئ مركز البحوث والاستشارات الاحصائية وفى كلية الزراعة تم انشاء مراكز متعددة لخدمة العاملين والمهتمين بمجال النشاط الزراعى وفى معهد البحوث والدراسات الافريقية، تم انشاء مركز البحوث الافريقية، مركز المعلومات

الافريقية، مركز دراسات حوض النيل، مركز دراسات التنمية البشرية، وجارى اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء مركز الدراسات السودانية.

ويتضح من الامثلة التى قدمناها، ان هذه المراكز ذات طبيعة مزدوجة فهى مراكز بحثية، وفى ذات الوقت مراكز استشارية، اى تقدم الاستشارة لمن يطلبها فضلاً عن اضطلاعها بعمل البحوث العلمية المحكمة وما يتعلق بهذه البحوث من اقامة المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية بهدف جمع اكبر عدد ممكن من الاراء ووجهات النظر المختلفة فيما يتم تقديمه من اعمال كما ان هذه المراكز بحكم انشائها داخل كليات الجامعة، فهى مراكز متخصصة بحسب تخصص الكلية أو المعهد الذى انشئت فيه، فضلاً عن ذلك فهى مراكز لها اهداف متعددة ومتكاملة فى ذات الوقت، اذ انها توفر البحوث على المستوى الدولى، والقومى، والمحلى، كما انها تقدم الاستشارات التى تطلب منها على ذات المستويات.

3-3 مركز البحوث الافريقية بجامعة القاهرة (3)

انشئ هذا المركز عام 2000، لكى يضطلع بمهمة توفير قاعدة بحثية تساهم فى صناعة القرار على المستوى السياسى والمستوى الاقتصادى، والمستوى الاجتماعى، كما استهدف المركز تدعيم انشطته البحثية بايجاد علاقة تعاون علمى مع المراكز البحثية المتخصصة على المستوى العالمى. وقد تشكل اول مجلس ادارة لهذا المركز من اساتذة اجلاء لهم باع طويل فى مجال الدراسات الافريقية، فضلاً عن عدد من اهل الخبرة العاملين بالسلك الدبلوماسى أو بالمراكز البحثية الاخرى ذات الصلة بالدراسات الافريقية، كما انشئ داخل المركز وحدات بحثية متخصصة كوحدة الكوميسا، وحدة التكامل الاقتصادى الافريقى، وحدة الشراكة الافريقية الجديدة (نيباد) وقد اهتم المركز منذ انشائه بالعمل على اعداد تقرير استراتيجى افريقى باللغة العربية، ويعد هذا التقرير اول تقرير استراتيجى يتناول الازواض السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى القارة الافريقية باللغة العربية، اذ ان ما يصدر من تقارير على مستوى القارة اما ان يكون باللغة الانجليزية أو اللغة الفرنسية، وهى تقارير تهتم بجوانب بعينها، وتبتعد عن الجانب الاستراتيجى الذى يستشعر طبيعة المواقف الاقتصادية والسياسة الراهنة، ويرسم خطوط التعامل معها مستقبلاً بما يخدم مصالح القارة فى ظل تلك الظروف والتغيرات العالمية.

وبالفعل فقد صدر العد الاول من هذا التقرير للعام 2003/2002، ثم صدر العدد الثانى منه للعام 2004/2003. وبطبيعة الحال فقد تناول العدد الاول من التقرير عرضاً جامعاً للامواضاع السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية، والاجتماعية، والقضائية، والبيئية، والبشرية فى القارة الافريقية، وقد تناول التقرير كل هذه الجوانب من ثلاث مستويات متعددة هى المستوى العالمى والمستوى القارى، ثم المستوى الاقليمى الفرعى (شمال - جنوب - وسط - شرق - غرب) يتناول الباحثون فى هذا التقرير على اختلاف تخصصاتهم هذه الجوانب بعد تقديم المعالجة التاريخية لها، لكى يتم تحدد مشكلات القارة وطريقة التعامل معها من منطلق معرفة كاملة بواقع هذه المشكلات واسبابها وجذورها التاريخية، ولقد حظى ذلك العدد بتقدير الجهات المعنية، سواء كانت هذه الجهات جهات رسمية داخل الدولة أو جهات بحثية تهتم باوضاع القارة الافريقية، كما قامت وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والصحف المختلفة يعرض جوانب عن هذا التقرير باعتباره اول تقرير استراتيجى يتناول اوضاع القارة الافريقية.

وفى نطاق جامعة القاهرة، قام مركز البحوث العربية والافريقية (مركز بحثى متخصص، ومؤسسة نشطة من مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر) بالاشتراك مع برنامج الدراسات الافريقية التابع لكلية الاقتصاد بالجامعة يعمل ندوة لمناقشة هذا التقرير والوقوف على ما به من جوانب ايجابية، أو تلك التى تحتاج للتطوير، وقد اشتملت هذه الندوة على خمس جلسات عمل خصصت كل جلسة من هذه الجلسات لمناقشة احد الجوانب التى تناولها التقرير حيث ساهم فى النقاش صفوة من اهل الخبرة والرأى الى جانب الاساتذة المخصصين بالجامعة سواء منهم من اشترك فى اعداد التقرير أو حضر للمناقشة وابداء الرأى. ولقد كانت هذه المساهمة هى اللبنة الاولى التى بدأ منها اعداد العدد الثانى من هذا التقرير والذى صدر عن العام 2004/2003، حيث جاء هذا التقرير فى اربعة اجزاء مقسمة الى اثنى عشر قسماً تناولت الاتحاد الافريقى: قضايا التفاعل والفاعلين الاقليميين والديمقراطية فى الجزء الاول منه، اما الجزء الثانى فقد خصص لقضايا الامن والصراع والتعاون فى نطاق القارة الافريقية، وعلى الاخص فى دول حوض النيل، ثم تناول الجزء الثالث قضايا العلاقات الافريقية الدولية، وأخيراً فقد خصص القسم الرابع للاداء الاقتصادى الافريقى. وهكذا فقد جاء هذا التقرير جامعاً لكل قضايا القارة على المستوى الدولى، والقارى والوطنى وهو ما اكسبه اهمية خاصة للباحثين فى الشؤون

الافريقية من جانب، ولصانعى القرار فى مجال السياسة الخارجة المصرية تجاه افريقية من جانب اخر.

واذا كانت الوحدات البحثية ذات الطابع الخاص قد ساهمت من خلال جامعاتها فى تحقيق التنمية اثناء فترة التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق فانه مازال امام الجامعة عديد من المجالات المطلوب اجتيازها، وتطوير اسلوب العمل فيها حتى تتلائم نوعية الخريجين مع ما تحقق من ثورة معلوماتية، وانجاز فى مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك على النحو الذى سنتناوله فى القسم التالى.

4- الجامعة وتطوير مناهج التدريس:

مازال امام الجامعة عديد من الادوار المنتظرة فى تعديل طرق التدريس ومناهجه وموضوعاته حتى تتلاءم نوعية الخريجين مع ما تتطلبه مقتضيات العصر. ان الابتعاد عن الحفظ والتلقين والامتحانات التى تعتمد على قدرة الطلاب فى استرجاع المعلومات دون تحليل لها، أو اعمال ملكات التفكير فيها هو اهم التحديات التى تواجه جامعة اليوم.

ان المطلوب جامعة تتوافر فيها امكانيات تكوين الباحث، وتخرج الكادر القىادى، ونرى ان ربط الطالب بالمكتبة الجامعية والاطلاع الحر على المستحدث فى فروع العلم، وجمع وتحليل الادبيات التى قدمت فى فرع من الفروع، هو السبيل لتكوين الباحث المستتير، والكادر القىادى الذى يضطلع بمهمة صناعة القرارات واتخاذها من جانب، والمساهمة فى تنفيذها من جانب اخر. لاشك ان تحقيق ذلك الهدف يقتضى تحقيق شروط موضوعية لعل اهمها خفض معدلات تحميل الطلاب على اعضاء هيئة التدريس بحيث تقترب بهذه المعدلات للمستوى العالمى المطلوب (عضو هيئة تدريس لكل خمسة عشر طالب مثلاً) هنا سوف يتحقق التلاحم والتفاعل مع الاساتذة الامر الذى يسمح بعقد حلقات نقاشية وتبادل الافكار والاراء نحو تلك الموضوعات التى تدخل فى نطاق الدراسة.

ومن جهة اخرى فانه على مستوى الكليات العملية يجب توفير المعامل الحديثة ذات الامكانيات العالية وبالعدد الذى يسمح بتدريب الطلاب تدريباً عملياً جدياً فالنظر لكليات الطب، ومشكلة دروس التشريح، والتى غالباً ما يكون حضورها لمجرد الرؤية عن بعد، وفى افضل الحالات يقوم الطالب بممارسة عملية التشريح لمرات محدودة للغاية طوال فترة دراسته التى تمتد لقاربة الست سنوات.

ان تدريب طلاب الجامعة على التقنيات الحديثة مازال فى مراحله المبكرة ولاشك ان مثل هذا التحدى يحتاج لجهود فيما بين الدولة والمجتمع المدنى، وقد يكون فى انشاء الجامعات الخاصة، أو استحداث نظام التعليم الموازى وما يوفره من تمويل لازم للعملية التعليمية، سبيلاً لتحقيق الغايات المطلوب.

5- خاتمة

لقد التحمت الجامعة فى مصر بمجتمعها، وحاولت ان تؤثر فيه خلال مرحلة التحول الاقتصادى، وبالفعل قد حققت تأثيراً ايجابياً فى مجال التنمية البشرية على المستوى المحلى، والمستوى الوطنى، ولم تعد الجامعة منعزلة عن مجتمعها، ولم يعد باحثيها محصنون فى الابراج العاجية، بل ربطوا مشكلات مجتمعهم بصميم عملهم الجامعى، وذلك باخضاع هذه المشكلات للبحث والدراسة المنهجية التى تعتمد على العلم بصفاته المعروفة من حيادية وموضوعية، وطريقة منتظمة لاستخلاص النتائج، غير انه مازال امام جامعاتنا شوطاً مطلوب انجازه، فيما يتعلق بتحديث نوعية الخريجين، وطريقة تكوينهم، الامر الذى ينعكس ايجابياً على مسيرة التنمية البشرية اثناء فترة التحول الاقتصادى، ويتناسب مع طبيعة وفلسفة النظام الاجتماعى الراهن.

هوامش البحث

- (1) البنك المركزى المصرى، التقارير الدورية، القاهرة، سنوات مختلفة.
- (2) القانون 48 لسنة 1971 بتنظيم الجامعات المصرية.
- (3) اللوائح الداخلية الخاصة بالمراكز البحثية ذات الطبيعة الخاصة.
- (4) مركز البحوث الإفريقية، التقرير الإستراتيجى الإفريقى، العدد الأول (القاهرة، جامعة القاهرة، 2003)
- (5) مركز البحوث الإفريقية، التقرير الإستراتيجى الإفريقى، العدد الثانى (القاهرة، جامعة القاهرة، 2004)